Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في هذا الكتاب سوف نهتم ببعض مسائل التصريف لا بمسائل التصريف كلها، لأنّ هذه المسائل ـ وكما ألمحنا إلى ذلك ـ كثيرة ومتنوعة. وبناء عليه سوف ينحصر مجال اهتمامنا في دراسة بنية الأفعال وحدها : الثلاثي والرباعي والمجرّد والمزيد والصحيح والمعتل. وسوف نهتم في كل مرة بالتغيّرات الطارئة على هذه الأبنية والتحولات الممكنة من صيغة إلى أخرى، محاولين في كلّ ذلك استنباط مجموعة من القواعد، قد لا تكون صالحة للأفعال وحدها وإنما قد تكون صالحة للأسماء أيضا.

وفي حدود ضبط المصطلح دائما نشير إلى أننا سوف لن نستعمل مصطلح «البنية» باعتبارها مصطلحا حديثا يحيل على البنوية الشائعة إحدى موضات هذا العصر. وإنّما سوف نستعملها في حدود الشائع والمتعارف عليه عند النحاة العرب القدامى، إذ البنية (بالكسر أو بالضم) ، وكما ورد في لسان العرب لابن منظور : هي ما بنيته، وجمعها بنى (بالكسر) أو بنى (بالضمّ)، والبُنى هي الأبنية. يقول ابن منظور في لسانه في مادة ب ن ي : «ويقال بنية مثل رشوة ورشا (بالكسر) كأنّ البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية والركبة»(1). وتعريف البنية باعتبارها مصطلحا نجده عند رضي الدين الإستراباذي في شرحه لكلام ابن الحاجب، تعليقا على التعريف الذي ذكرناه آنفا فيقول: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه»(2).

---

(1) ابن منظور : لسان العرب المجلد الأول ص 272

(2) رضي الدين الاستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ج 1 ص 2